

آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي

Mechanisms for Enhancing the Business Climate in Light of the Implementation of the New Development Model
and the Framework Law on Tax Reform

الباحث: عبد المجيد زيان

باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

ملخص:

يتناول هذا المقال آليات تحسين مناخ الأعمال بالمغرب في ضوء تنزيل النموذج التنموي الجديد ومقتضيات قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وقد ناقشنا فيه الدور الاستراتيجي للإصلاح الجبائي في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتحسين تنافسية المقاولات، كما يركز على توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل ومواكبة التجارة الإلكترونية وترشيد التحفيزات الجبائية، بما يعزز العدالة والإنصاف الضريبيين. وتناولنا في هذا المقال كذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح، ولا سيما تعبئة الموارد لتمويل الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وخلصنا في النهاية إلى أن تحسين مناخ الأعمال يظل رهينا بفعالية تنزيل الإصلاح الجبائي وقدرته على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الضريبية وتحفيز الاستثمار، وذلك كله انسجاما مع رهانات النموذج التنموي الجديد. الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال؛ النموذج التنموي الجديد؛ قانون الإطار رقم 69.19؛ الإصلاح الجبائي؛ الاستثمار؛ العدالة الجبائية.

Abstract

This article examines the mechanisms for improving Morocco's business climate in light of the implementation of the New Development Model and Framework Law No. 69.19 on tax reform. It analyses the strategic role of tax reform in enhancing economic attractiveness, promoting productive investment, and strengthening business competitiveness. Particular attention is given to broadening the tax base, integrating the informal sector, addressing e-commerce taxation, and rationalizing tax incentives in support of tax fairness and equity. The article also highlights the economic and social dimensions of tax reform, particularly its contribution to financing social protection and reducing social and territorial inequalities. It concludes that improving the business climate largely depends on the effective implementation of tax reform and its ability to reconcile economic development, tax justice, and investment promotion with the objectives of the New Development Model.

Keywords: Business Climate; New Development Model; Framework Law No. 69.19; Tax Reform; Investment; Tax Justice.

مقدمة

يعتبر النظام الجبائي بمثابة رافعة مهيكلية للنموذج التنموي الجديد 914 من الناحية المادية، ولتحقيق هذه الغاية كان لزاما اعتماد منهجية لإرساء نظام جبائي فعال ومنصف وعادل ومتوازن، وقد كان لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات واللجنة

914 - أعلن جلالتة في 29 يوليوز 2019 عن إحداث لجنة خاصة بإعداد نموذج تنموي لبلادنا، كما عين رئيسا لها في 19 نونبر 2019 وأعضاءها في 12 دجنبر من نفس السنة، وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها بتاريخ 16 دجنبر إلى حين إنهاء جلستها الشهرية المغلقة واختتام أشغالها في 20 دجنبر 2020، إذ توجت أشغالها بإصدار: - التقرير العام للنموذج التنموي الجديد "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع" أبريل 2021. - نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 1 أبريل 2021.

الخاصة بالنموذج التنموي الجديد دورا كبيرا في بلورة الإصلاح الجبائي وإخراجه إلى حيز الوجود، والذي جاء في نفس السياق ووضع مجموعة من الأهداف لمراجعة أسس المنظومة الجبائية مراجعة شاملة ومندمجة، تماشيا مع البرامج التي سطرها النموذج التنموي الجديد لتحسين مناخ الأعمال ببلادنا، وتروم هذه الأهداف تعزيز تنافسية المقاولات وتشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة وإحداث فرص شغل ذات جودة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتخفيف العبء الضريبي بالموازاة مع توسيع القاعدة الضريبية، وذلك بالنظر للدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس تم إصدار قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي 915، والذي يعتبر مرجعا أساسيا أطر السياسة الجبائية في السنوات الأربع الماضية، وينبني هذا القانون على مجموعة من الأهداف التي تؤسس لوضع نظام جبائي مندمج يتناول الاقتطاعات الاجتماعية في شموليتها ويراعي مستلزماتها المتعلقة بإعادة التوزيع والتضامن.

ونجد من خلال قراءتنا لهذا القانون الذي دعا إليه النموذج التنموي الجديد، أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى مراجعة المنظومة الجبائية مراجعة شاملة، وحل المشاكل وإصلاح الاختلالات التي تؤثر سلبا على مردودية الخزينة، كما يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك لتحسين مناخ الأعمال عن طريق تشجيع وتعبئة الاستثمارات الخاصة ومواصلة الجهود الاستثمارية العمومي.

واتخذ المشرع الجبائي مجموعة من التدابير التي تهدف إلى مراجعة المنظومة الجبائية المغربية، قصد تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد ودعم الانتعاش الاقتصادي، لذا بات من الضروري مراجعة أسس النظام الجبائي مراجعة شاملة تركز على تخفيف الضغط الضريبي الذي تعاني منه بعض القطاعات، ولن يتأتى ذلك إلا بتوسيع المجال الضريبي ليشمل فئات أخرى. ولتعبئة الامكانيات الضريبية لمواصلة توطيد بلادنا ضمن الدول الصاعدة، فإن المغرب مدعو لاعتماد سياسة جبائية أكثر فاعلية تتماشى وطموح النموذج التنموي الجديد، فلا يمكن أن نتكلم عن إصلاح المنظومة الجبائية لخلق هوامش مالية جديدة لتحسين مناخ الأعمال، إلا في ظل الإجراءات المعتمدة لتوسيع القاعدة الضريبية والعمل أيضا على تبسيط النظام الجبائي، وتنزيل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتفق والمنصوص عليها بالنموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي، وتأسيسا على ما سبق يمكننا التساؤل حول مدى قدرة قانون الإطار للإصلاح الجبائي من خلال أهدافه الأساسية في تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد لتحسين مناخ الأعمال؟

لذلك سنعالج هذا الموضوع وفق مطلبين حيث سنتطرق في المطلب الأول لمراجعة أسس المنظومة الجبائية لتوفير الهوامش المالية، في حين سنركز في المطلب الثاني على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للقانون 69.19 للنهوض بمناخ الأعمال.

المطلب الأول: مراجعة أسس المنظومة الجبائية لتوفير الهوامش المالية

كانت المنظومة الجبائية تعرف تفاوتات كبيرة على مستوى التضريب وبعض الممارسات المنافية للقانون تمس مبدأ المنافسة الشريفة، الشيء الذي أثر سلبا وبشكل كبير على بعض القطاعات التي تتحمل لوحدها عبء أداء الضريبة وثقل كاهل الضغط الجبائي المرتفع، إذ تطلب الأمر إعادة النظر في المنظومة الجبائية، وذلك بحذف أو تعديل أو إضافة مجموعة من المقتضيات الضرورية، وفي هذا الإطار عملت المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات وقبلها المناظرتين الأولى والثانية، على وضع توصيات همت توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أكبر عدد ممكن من الخاضعين، إما عن طريق إحداث مقاولات جديدة أو إخضاع أنواع أخرى للإقتطاع الضريبي، وإما عن طريق إدماج القطاع غير المهيكل كأحد الأهداف الاستراتيجية التي راهن عليها القانون رقم 69.19 كما راهن عليها النموذج التنموي الجديد (الفقرة الأولى)، وقد استجاب لهذا الطرح قانون الإطار للإصلاح الجبائي 916، والذي يبقى من

- مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، أبريل 2021.

915 - ظهير شريف رقم 86.21.1 صادر في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليو 2021) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، ج.ر عدد 7007 - ذو الحجة 1442 (26 يوليو 2021)، صفحة 5684.

916 - تنص المادة الثالثة من قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أنه "تسهر الدولة في المجال الجبائي على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

بين أهدافه الأساسية أيضا ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة ودفع الدولة للعمل على تخفيض الضغط الجبائي، لتحقيق عدالة جبائية واعتماد العديد من الإجراءات كترشيد التحفيزات الجبائية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: توسيع القاعدة الضريبية

جاء قانون الإطار 69.19 بجملة من الإصلاحات الكبرى، كتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل أكبر شريحة من المزمين وذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون، حيث حاول المشرع ربط تخفيض العبء الضريبي بتوسيع الوعاء الضريبي 917، ولا يعد مطلب توسيع الوعاء الضريبي وليد القانون رقم 69.19 وانما هو مطلب منذ أول إصلاح شامل بموجب قانون الإطار لسنة 1984 والمناظرات الوطنية الثلاث للجبائيات سنوات 1999 و 2013 و 2019، وكذا النموذج التنموي الذي يعتبر توسيع الوعاء الضريبي من التوجهات الاستراتيجية عن طريق الرفع من شريحة الخاضعين للضريبة وإخضاع جميع المزمين للوفاء بالتزاماتهم 918، إذ يستوجب إدماج القطاع غير المهيكل، وإخضاع التجارة الإلكترونية لمفهوم الاقتطاع الضريبي، إلى جانب إحداث ضرائب جديدة تهم البيئة كضريبة الكربون.

أولا: إدماج القطاع غير المهيكل

أبرزت لجنة النموذج التنموي الجديد مظاهر تأثير القطاع غير المهيكل على مردودية الخزينة، لذلك كان لا بد من إجراء تحول هيكلي للاقتصاد الوطني يدمج القطاع غير المنظم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الاقلاع الصناعي 919. بالنظر لكون هذا القطاع يعتبر جزء لا يستهان به، مما يستوجب إدخاله ضمن الوعاء الضريبي، ولإدماج القطاع غير المنظم يتعين وضع العديد من البرامج والآليات لتسهيل عملية تنظيمه وإدماجه، فكما هو معلوم ان هذا القطاع تتحكم فيه لوبيات ودخلاء، إذ كثيرة هي العوائق التي تقف وراء هذا القطاع كالرشوة الفساد الإداري والاجراءات الإدارية المعقدة غياب التنظيم ومشكل التمويل وغيرها، كل هذه العوامل هي التي تعرض كل محاولة لإدماج هذا القطاع ضمن القطاع المهيكل إلى الفشل 920، لذا يتعين تقوية الإدارة الضريبية ومحاربة مخاطر الرشوة، عن طريق تعزيز آليات تبادل المعطيات بين الإدارات وتنمية القدرات والموارد المؤهلة لإدارة الضرائب، خصوصا تلك المكلفة بالوعاء وتنفيذ مهام المراقبة وتدير العلاقة مع المزمين مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات وخصوصيات مختلف الأنشطة القطاعية ومختلف المهن، وكذلك تفعيل خطة للوقاية ومحاربة مخاطر الرشوة داخل الإدارة الضريبية بتنسيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 921، ويلعب ضعف الامكانيات المادية الذاتية والهشاشة البنوية دورا معرقلا لانتقال نشاط الوحدة الاقتصادية من مستوى بسيط ذو إنتاجية ضعيفة إلى مستوى الوحدة الاقتصادية الموسعة القادرة على تطوير منتجاتها 922، إذ يقتضي دعم التدبير الذاتي لهذا القطاع وإصلاح المحيط المؤسسي لكل الأشخاص الذين ينتمون لهذا القطاع، وتشجيع ولوجية الفاعلين فيه لنظام القروض بهدف التزويد بالتمويلات الضرورية، وذلك بإعادة النظر في شروط الحصول على القروض وكذا مراجعة نسبة الفوائد المطبقة عليها إضافة إلى هذا يحتاج القطاع غير المهيكل

...

- تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة مع توسيع الوعاء الضريبي.

917 - من بين الاهداف الأساسية التي نصت عليها المادة الثالثة من قانون 69.19، تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي.

918 - Recueil des notes thématiques, des paris et projets du Nouveau Modèle de Développement" Annexe 2, Avril 2021, p 331.

- Élargir l'assiette fiscale en augmentant la taille de la population fiscale et en soumettant tous les assujettis à l'impôt à l'acquittement de leurs obligations, en intégrant les activités à faible revenu et le petit informel.

مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م. س، ص 309.

919 - النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، ص 79.

920 - Jawad Abouzaid "La ville marocaine et la problématique de la réhabilitation de l'économie urbaine - le cas du secteur informel dans la ville de Fès" Espaces revue géographie, numéro 1, année 2015, p 100.

921 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م. س، ص 312.

922 - Jawad Abouzaid "La ville marocaine et la problématique de la réhabilitation de l'économie urbaine - le cas du secteur informel dans la ville de Fès" Espaces revue géographie, OP. Cit, p 101.

لإدماجه داخل المنظومة الاقتصادية المهيكلية، تأهيل الفاعلين فيه لمسايرة متطلبات سوق الشغل وتطوير كفاءاته المهنية، لذلك عملت بلادنا على وضع تدابير جبائية لمكافحة التهرب الضريبي وتسهيل إدماج القطاع غير المهيكل، لاسيما من خلال إحداث نظام جديد لحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع 923، وملاءمة وتحسين نظامي المساهمة المهنية الموحدة والمقاول الذاتي المطبقين على أنشطة القرب قصد إرساء نظام ضريبي مبسط يسمح بتسريع إدماج القطاع غير المهيكل في القطاع المنظم ومحاربة الغش الضريبي في إطار قانون المالية لسنة 2025، حيث تم اتخاذ تدابير لتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي الحالي، وذلك لتحقيق العدالة الجبائية والتعبئة الشاملة للموارد الجبائية، مع الحرص على تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي والشفافية في إقرارات الملمزمين 924، وستواصل بلادنا على وضع اللبنيات الأساس القانونية والعملية لإدماج القطاع غير المهيكل، إذ يقترح قانون المالية لسنة 2026 إدراج مجموعة من التدابير الجبائية من أجل تعزيز الإجراءات المتخذة ومكافحة الغش الضريبي، وذلك من خلال توسيع الحجز في المنبع المطبق برسم الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، ليشمل مكافأة الخدمات المقدمة من لدن بعض الأشخاص الاعتباريين، وتوسيع نطاق الحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ليشمل عائدات كراء العقارات، إلى جانب مراجعة كفاءات دفع الضريبة على الدخل برسم الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة، وإحداث واجب تسجيل إضافي بنسبة 2% على العقود المتعلقة بالتفويت بعوض للعقارات أو الأصول التجارية التي تتم دون إمكانية إثبات وتتبع وسائل الأداء، بالإضافة لإحداث إلزامية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة من طرف منشآت الصناعة التحويلية بالنسبة للنفايات الصناعية الجديدة والمعادن والمواد المستعملة 925، وقد عملت بدورها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على مكافحة القطاع غير المهيكل في إطار مستجدات قانون المالية لسنة 2026 بإضافة البند السادس للمادة 282، لتعزيز عمليات المراقبة لاسيما داخل مناطق التسريع الصناعي بموجب المادة 3 من القانون 50.25 لسنة المالية 2026، يقضي بالاستيراد بدون تصريح لبضائع تم اكتشافها مع تلك الموضوعة تحت نظام العبور والموجهة إلى مناطق التسريع الصناعي، عندما يتبين أنها لا تتطابق مع النشاط المرخص به للمتعهدين 926، ولعل في تنظيم القطاع غير المهيكل ومكافحته توسيع قاعدة الوعاء الضريبي ومعه تخفيف العبء الضريبي على فئات أخرى، والتي تتحمل هذا الضغط لا سيما الأجراء في القطاع الخاص والموظفون، كما أن تنظيم هذا القطاع من شأنه تحسين مناخ الأعمال بتوفير موارد مالية إضافية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

ثانيا: تضريب التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعمل في الفضاء السوقي، من خلال شبكة الانترنت وتغطي جميع الصفقات التجارية التي تعتمد على مواقع وصفحات العرض على الشبكة العالمية وليس في المتاجر المادية، فهي مفهوم يشير إلى عمليات البيع والشراء والعلاقات بين البائعين والمشتريين عبر الانترنت وشبكات الأعمال الخاصة، كما تعرف أيضا بأنها عمليات الإعلان والتعريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال المختلفة، سواء الانترنت أو غيرها من الشبكات التي تربط بين

923. المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 أكتوبر 2024، ص 148 -

924 - المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 م.س، ص 150-151.

925 - المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 20 أكتوبر 2025، ص 137، 138، 139.

926 - Le contrôle des marchandises effectué par les agents de l'administration au sein des zones d'accélération industrielle a révélé une pratique frauduleuse consistant en l'existence de marchandises non déclarée et incompatibles avec l'activité de certains soumissionnaires établis aux zones d'accélération industrielle. Afin de contrecarrer cette pratique frauduleuse et, par conséquent, lutter contre l'informel et la concurrence déloyale, cette proposition vise le renforcement du dispositif répressif afin d'ériger, en un délit de deuxième classe, les pratiques frauduleuses relatives à la présence des marchandises non déclarées et non compatibles avec l'activité des soumissionnaires établies aux zones d'accélération industrielle.

- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2026, la page 129.

المشتري والبائع 927، وأثار هذا التطور السريع للتجارة الإلكترونية وعلى وجه الخصوص بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، نقاشا حول الأنظمة الضريبية التي يمكن أن يستخدم لحكمها، إذ أن الانتقال من البيئة التجارية المادية إلى البيئة الإلكترونية المرتكزة على المعرفة العلمية طرحت مسائل هامة فيما يتعلق بفرض الضرائب والأنظمة الضريبية، فالتجارة الإلكترونية والعولة تشكلان تحديا واضحا للأنظمة الضريبية التقليدية التي تقوم في الأغلب على السلع المادية التي يمكن حصرها وتتبعها وتواجه الإدارات الضريبية في أنحاء العالم كافة، مهمة صعبة لحماية عائداتها الضريبية نتيجة تطور النشاط التجاري الإلكتروني، كما أثار هذا الموضوع اهتمام معظم دول العالم، ولم تبقى دولة من الدول المتقدمة ومعها الدول النامية، إلا وأصدرت تقارير تبين فيها توجهاتها للتعامل مع التحديات التي تواجهها، كما أهتم بهذا الموضوع أيضا الأكاديميون والباحثون في معظم جامعات العالم، وظهرت أيضا العديد من الكتب والأبحاث والدراسات حوله 928، ونظرا لهذا الاهتمام الدولي الكبير بالتجارة الإلكترونية، فإن المغرب بدوره عرف تزايدا مكثفا لهذا النوع من التجارة في الآونة الأخيرة، وبشكل أكبر مع الحجر الصحي بفعل جائحة كورونا، حيث لجأت العديد من المقاولات إلى خدمات الإنترنت لتسويق منتوجاتها في ظل الإغلاق القانوني نتيجة الجائحة، ونظرا لاتساع نطاق التجارة الإلكترونية ومعاملات البيع والشراء المتداولة على شبكة الإنترنت، مما نتج عن ذلك تنوع وتوسع الإيرادات المتحققة بواسطة هذه المعاملات التي تحدث في فضاء مفتوح بعيدا عن التنظيم القانوني 929، كون هذا النوع من التجارة غالبية تنشط داخل القطاع غير المهيكل، لذلك فزيادة العائدات الضريبية المتأتية من التجارة الإلكترونية لا شك أنها ستنعش خزينة الدولة وتوفر حصة مهمة من الأموال، يمكن الاعتماد عليها لسد المتطلبات اللازمة لتمويل النموذج التنموي الجديد، كما أن تضريب التجارة الإلكترونية فيه نوع من الحماية لبعض الصناعات أو المنتجات المحلية في ظل المنافسة غير المشروعة.

ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الصدد، لوضع تدابير مثلى للنظام الضريبي وفرض الضريبة على الخدمات العابرة للحدود، فمع تطور هذه الأخيرة بفضل التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة، بات من الضروري تعديل الإطار الضريبي الخاص بالمقاولات التي تحقق رقم معاملات كبير فوق التراب الوطني، دون أن يكون لها وجود قانوني فعلي في البلاد، كما أفاد على أنه لا يمكن أن نعمل بتشريعين أحدهما مخصص للتجار المهيكلين إذ يتم اقتطاع 68% وبين عمليات أخرى نراها يوميا تمارس في إطار تجارة غير مهيكلية، في حين أن أرقامها أصبحت تنافس التجارة المهيكلية لكنها معفاة من أداء الرسوم 930، لذلك يتعين على بلادنا وضع تدابير ذات مصداقية وقابلة للتطبيق من أجل ملاءمة منظومتها الضريبية وتحصيل جزء من مداخيل هذه الخدمات، وفي هذا السياق ينبغي أن يتم هذا التحول وفق المسار الذي انتهجته البلدان التي تعيش ظروفًا مماثلة، حتى تتمكن بلادنا من تملك الوسائل الضرورية للتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات المعنية. لذلك تم إصدار المرسوم رقم 2.22.438، 931 وقد بدأ العمل به انطلاقا من فاتح يوليوز لسنة 2022، والذي يبقى الهدف منه توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تحقيق مداخيل جمركية إضافية لفائدة الخزينة وحماية التجارة والصناعة الوطنية من الإغراق أو التزايد المكثف للمنتجات الأجنبية، إضافة إلى كونه يهدف لتحقيق العدالة الجبائية.

927 - ميلود مليكاوي "ضرائب التجارة الإلكترونية وضرائب GAFA بين مطالب السيادة الضريبية للدولة واشكالات الامتداد الشبكي" مجلة دراسات جبائية المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 2021، ص 107.

928 - عبد الحق أعنوز "تضريب التجارة الإلكترونية واقع وأفاق" رسالة لنيل دبلوم الماستر في قوانين التجارة والأعمال، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 6-7.

929 - حسن عواد قبس "مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية" مجلة الرافدين للحقوق، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث والإربعون، سنة 2010، ص 205.

930 - إحصائيات جاءت على لسان الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية بمناسبة جلسة مساءلة الحكومة عن مصادقتها على المرسوم رقم 2.22.43، (مجلس المستشارين جلسة الثلاثاء 2022/06/22).

931 - مرسوم 2.22.438 صادر في 16 من ذي القعدة 1443 (16 يونيو 2022) بتغيير المرسوم رقم 2.77.862 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)، ج. الرسمية عدد 7101 بتاريخ 20 ذو القعدة 1443، (20 يونيو 2022)، ص 3734.

ورغم ذلك فإن تضريب التجارة الإلكترونية بالمغرب تعترضه جملة من العراقيل تبقى أهمها صعوبة تحديد الهوية الضريبية نظرا لعدم وجود علاقة تعاقدية مباشرة بين طرفي العملية التجارية أو علاقة تعاقدية يحكمها عقد إلكتروني في الغالب، إذ أن جل الذين يتاجرون إلكترونيا بالمغرب ينتمون إلى القطاع غير المهيكل، ومن بين العراقيل أيضا عدم وجود أي وثائق مادية متبادلة بين الطرفين عند إجراء العملية وعند تنفيذها، إضافة إلى عدم وجود تشريع ضريبي مواكب يأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية.

ثالثا: إحداث ضريبة الكربون

تتبع المغرب سياسة مواجهة التغيرات المناخية وتنزيلها على مستوى السياسات العمومية وتنفيذ المخطط الوطني للمناخ 2020-2030 من أجل تكيف المناطق والاقتصاد مع الآثار المترتبة عن مواجهة الآثار الوخيمة للتغيرات المناخية، والتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ولوجاهة الأمر وانسجامه مع الطموح الذي يراهن عليه المغرب، فإن النموذج التنموي الجديد راهن على طاقة تنافسية منخفضة الكربون، ولا يعد هذا المطلب وطنيا وإنما هو مطلب دولي، فقد مكنت قمة المناخ الدولية (وان بلانيت ساميت) التي جرى تنظيمها في دجنبر 2017 بفرنسا من الخروج ببعض التعهدات، لاسيما في مجال التمويل وتعبئة الموارد لخدمة قضايا البيئة، بالإضافة إلى الآلية الأوروبية لتعديل الكربون على الحدود (CBAM)، والتي دخلت حيز التنفيذ في 17 ماي 2023 وتعد من أدوات السياسة البيئية لفرض أسعار على انبعاثات الكربون ومنع تسربه وتشجيع الإنتاج الصناعي المعتمد على الطاقات المتجددة.

وتشمل هذه التعهدات على وجه الخصوص، التفكير في وضع آليات ملائمة من أجل تيسير ولوج المدن للموارد اللازمة لتمويل (مخططات المدينة من أجل البيئة) الخاصة بها وإطلاق صفقات عمومية لمشاريع مراعية للبيئة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية في عدد من البلدان، حيث التزم 16 بلدا و32 مدينة بالوصول إلى تحييد أثر انبعاثات الكربون في أفق سنة 2030، وهذا ما جعل النموذج التنموي يراهن على جعل المغرب رائدا في مجال الطاقة التنافسية والخضراء، إذ يهدف هذا الرهان إلى جعل العرض الطاقوي للمغرب أحد أهم محددات جاذبيته الاقتصادية، وذلك من خلال طاقة تتميز بالتنافسية يتم إنتاجها أساسا من المصادر المتجددة، مما يجعل من المملكة بلدا مرجعيا فيما يخص طرق الإنتاج الخالي من انبعاثات الكربون والمتسم بالمسؤولية والاستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع من إمكانية ولوج العرض التصديري للمغرب إلى الأسواق الواعدة، وأن يجلب إلى التراب الوطني المستثمرين الأجانب الباحثين على فرص الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر⁹³³، وفي ذلك أحدث المشرع ضريبة جديدة بمقتضى الإصلاح الجبائي، تحت مسمى ضريبة الكربون⁹³⁴، وتعتبر ضريبة الكربون ضريبة بيئية مباشرة، تفرض بشكل متناسب مع حجم "ديوكسيد الكربون" الصادر أثناء الإنتاج أو عند استعمال سلعة أو خدمة ما، ويقوم مبدأ هذه الضريبة على أنه بالقدر الذي يصدر فيه منتج الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، يتم إخضاعه للضريبة، التي يراد منها الحد من الاحتباس الحراري، وهذا ما جعل هذه الضريبة تصنف من الضرائب الخضراء التي ترمي إلى حماية البيئة، ومن تم التوجه نحو جعل المغرب قطبا إقليميا في مجال الطاقة التنافسية ومنخفضة الكربون.

الفقرة الثانية: آليات تخفيض العبء الضريبي

استحضر قانون الإطار للإصلاح الجبائي مخرجات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وكذا توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، وذلك عندما نص على مبدأ تخفيض العبء الضريبي واعتبره واحدا من بين الأهداف الأساسية، ولتحقيق ذلك لا بد من إجراءات وآليات تتمثل في:

932. التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017، ص 94 -

933 - Rapport général, De nouveau modèle de développement "Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous" Avril 2021, p 96.

934 - أحدث المشرع المغربي ضريبة جديدة تهدف إلى حماية البيئة حيث نصت المادة السابعة من القانون رقم 69.19 على ما يلي "ستسن تدابير جبائية ملائمة من أجل:

...

- حماية البيئة لاسيما من خلال إحداث ضريبة الكربون".

أولاً: التوزيع العادل للعبء الضريبي (العدالة الضريبية)

أكدت المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات على أنها ستقضي إلى إخراج قانون إطار ينبي على العديد من المبادئ وذلك ما تحقق، حيث صدر قانون الإطار لينص على مجموعة من المبادئ يبقى السعي لتكريس العدالة الضريبية وقرار الانصاف والمساواة أمام الضريبة من أبرزها، ولم يتأتى ذلك إلا من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي، وقد عملت الدولة على وضع العديد من الآليات والإجراءات بهدف ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة وتوزيع العبء الضريبي توزيعاً عادلاً، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد بالنسبة للضريبة على الشركات في حدود 20% طبقاً للممارسات الدولية الفضلى مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة على هذا السعر الموحد 935، وسيتم كذلك التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين 936 من أجل تخفيف العبء الضريبي على هذه الفئة من المزمين وتبسيط المنظومة الضريبية بالنسبة إليهم، ويعد هذا المقتضى أحد توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي دعا إلى تطبيق ضريبة جزافية ومخفضة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود، من أجل تخفيف العبء الضريبي عليهم وفتح المجال أمامهم للانخراط في منظومة التغطية الصحية واعفائهم من جميع الضرائب والأعباء الأخرى، ويقترح دعم هذه الفئة ذات الدخل المحدود لتمكينها من هيكلة أنشطتها وحمايتها من جميع المصاعب التي قد تواجهها بل وحتى من مظاهر التعسف التي قد تتعرض لها 937، وهذا ما تم أخذه بعين الاعتبار بعدما تم استحداث ضريبة جديدة على المهنيين أو ما يسمى بالمساهمة المهنية الموحدة عوض نظام الربح الجزافي 938، ومن جهة أخرى ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تلتزم الدولة بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها والحق في خصمها وإرجاعها.

ثانياً: ترشيد التحفيزات الجبائية

طالما فتحت المنظومة الجبائية بالمغرب الباب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمام قطاعات تتميز بوضع اقتصادي أو تنظيمي خاص، وسمحت بالامتيازات والتراخيص التي تشجع الربح على حساب النجاعة الاقتصادية والابداع والمخاطرة، حيث لا تزال بعض القطاعات خاضعة لنظام المأذونيات والتراخيص 939، ولهذا جاء قانون الإطار للإصلاح الجبائي للحد من مظاهر الحيف والامتيازات، حيث نصت المادة الثالثة منه على هذا المقتضى واعتبرته واحداً من بين الأهداف الأساسية 940، ويقتضي هذا الخيار العمل على إعادة توزيع الموارد وتوجيه الطاقات نحو الاستثمار المنتج والناجع من خلال إزالة عوائق الولوج أمام المبادرة والتصدي للممارسات المنافسة للمنافسة التي يتعرض لها المقاولون وحاملي المشاريع ووضع حد للممارسات المشجعة على الربح والامتيازات غير المنتجة والفساد 941، ونظراً لكون هذه التحفيزات الجبائية غير معقلنة، فإنه بسببها تم تفويت العديد من الأموال على خزينة الدولة حيث بلغ حجمها 295 تدبير تحفيزي في سنة 2018، بما يعادل 39 مليار درهم كتكلفة من الميزانية لذا كان من بين توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، تقليص مدة الاستفادة من هذه التحفيزات الضريبية وتوصيف مجموعة من الشرائح لتفادي

935 تم توحيد سعر الضريبة على الشركات بموجب المادة 19 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، الظهير الشريف رقم 1.22.75 الصادر في 18 من جمادى الأولى - (ديسمبر 2022) 1444.

936 - كلمة محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة السابق خلال الجلسة العامة بمجلس النواب بمناسبة التصويت على مشروع قانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

937 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد" م. س، ص 15.

938 - تم إحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة عوض نظام الربح الجزافي بمقتضى البند الأول والثالث من المادة السادسة من قانون المالية لسنة 2021، وقد تم تكريس نظام المساهمة المهنية الموحدة بالقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية من خلال المادة 12.

939 - النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، م.س، ص 55.

940 - تنص المادة الثالثة من قانون الإطار على ما يلي " تسهر الدولة في المجال الجبائي على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

...

- ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثارها الاجتماعية والاقتصادية وللأولويات الوطنية الواردة في المادة الثانية من هذا القانون الإطار".

941 - النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، م.س، ص 77.

الغموض والاشكالات المتعلقة بالتعريفات الجامدة 942، فلا يمكن بأي حال أن تظل بعض التحفيزات والاعفاءات أبدية، بل لابد من وضع إطار قانوني للحد منها، لاسيما تلك الممنوحة لبعض القطاعات التي لم تعد لها أي مردودية، ولابد من وضع آليات لتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل وبعد منح تلك التحفيزات وفي هذا الإطار يمكن للدولة أن تلجأ إلى تقنية التعاقد مع القطاعات المعنية لتحديد الاهداف المرجوة من التحفيزات الضريبية.

وحت النموذج التنموي الجديد على هذه المعطيات حيث اتجه بدوره إلى نفس اتجاه المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، إذ ترى لجنة النموذج التنموي الجديد بأن تحقيق الاهداف المسطرة بالتقرير العام، يمكن أن تتحقق عبر عدة توجهات من بينها عقلنة الاعفاءات والتخفيضات والغاء الامتيازات الضريبية، وذلك عن طريق تحليل دقيق لجميع النفقات الضريبية من أجل اتخاذ القرار بشأن الابقاء عليها أو إلغائها بعد تقييم الأثر وتفضيل الانفاق الميزانيات عوض الانفاق الضريبي كلما أمكن ذلك، وعلى الخصوص الحذف التدريجي والمتحكم فيه للإعفاءات الضريبية على قطاعي العقار والفلاحة (مع الحفاظ على سياسة مناسبة للمساعدة على الاستفادة من السكن الاجتماعي ومن معالجة ضريبية تمييزية بالنسبة للفلاحين الصغار)، كما يجب كذلك اعتماد إلزامية تقييم الأثر القبلي والبعدي لكل نفقة ضريبية والحد من كل استثناء ضريبي في الزمن، وفي الأخير يجب اعتماد سقف للإعفاء من الضريبة على الدخل فيما يخص القيمة المكتسبة عن الهبات بين الأفراد ونفس العائلة وإخضاع الأنشطة المعفاة حالياً للضريبة 943، هذا وقد تبني قانون الإطار 69.19 من خلال المادة الثامنة منه 944، أغلب التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوصيات التقرير العام للنموذج التنموي الجديد فيما يتعلق بترشيد التحفيزات الجبائية، إذ نجده يؤسس المفاهيم الكبرى لهذا الهدف الاستراتيجي الذي يرمي إلى تعبئة الادخار بغية تحسين مناخ الأعمال ببلادنا.

المطلب الثاني: دعائم القانون 69.19 للنهوض بمناخ الأعمال

سعى قانون الإطار المصالح للمنظومة الجبائية إلى تكريس عدة اهداف تسهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة بالتقرير العام للنموذج التنموي الجديد، وذلك بجعل الجبايات تتجه إلى تشكيل قاعدة تمويل للسياسات العمومية داخل الدولة، وتعد الاهداف الاقتصادية واحدة من الاهداف التي يراهن عليها هذا القانون لتسريع التحول الهيكلي وتعزيز خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والرفع من الفعالية والكفاءة الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات المنتجة للقيمة المضافة، ووضع الروابط الضرورية لبناء اقتصاد وطني متطور يتميز بدينامية مستدامة، ويمكن من تحرير الطاقات الإنتاجية للبلاد ويحد من التفاوتات على مستوى الثروات والدخل، في إطار ماكرو اقتصادي مستقر ومحفز تضطلع فيه كل مؤسسة من المؤسسات المعنية بمهامها والدور المنوط بها 945، وينبغي لكل إصلاح هيكلي أن يأخذ بعين الاعتبار وبالموازاة مع تطوير المنظومة الاقتصادية ضرورة تحسين المنظومة الاجتماعية، وذلك ما يهدف إليه القانون رقم 69.19 والذي تبني معظم التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وكذا توصيات لجنة النموذج التنموي الجديد، بالتنصيص على عدة أهداف اجتماعية من شأنها أن تضمن العيش الكريم لمختلف شرائح المجتمع، والدعوة للحد من بعض الممارسات غير المشروعة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وباعتبار الدور المحوري للمنظومة الضريبية في رسم معالم السياسة الاقتصادية والاجتماعية كما تضمنتها العديد من الخطب الملكية السامية، فإننا سنتطرق للأبعاد الاقتصادية لقانون الإطار (بالفقرة الأولى)، في حين نترك (الفقرة الثانية) للأبعاد الاجتماعية.

942 - عثمان الفردوس "ما موقع التحفيزات الضريبية في الميثاق الاستثماري الجديد بالمغرب؟" المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات 2015، الجلسة الثالثة المتعلقة بالتحفيزات الضريبية.

943 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م.س، ص 309.

944 - نص المادة الثامنة من قانون - الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أنه "مع مراعاة أحكام المادة 2 من هذا القانون-الإطار ومن أجل ضمان ترشيد التحفيزات الجبائية، لا تمنح الامتيازات الجبائية الا بصفة الاستثنائية وفق شروط ومعايير يحددها القانون. ويتعلق ان يخضع كل تحفيز جبائي لدراسة مسبقة من طرف الحكومة ولا يمكن احداثه في حالة ما إذا أمكن للمستفيدين من هذا التحفيز الحصول على امتياز مماثل في شكل دعم عمومي مباشر طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. يتعين إنجاز تقييم دوري للأثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الجبائية الممنوحة، وذلك بهدف الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة".

945 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق س رقم 2، م.س، ص 301.

الفقرة الأولى: الأبعاد الاقتصادية لقانون الإطار كألية لتحسين مناخ الأعمال

ركز النموذج التنموي الجديد على محاور رئيسية للتحويل من اللازم إنجازها وفقا للمبادئ والمقاربات التي تدعو إليها مرجعية التنمية والتوجه التنظيمي، ويندرج المحاور الاستراتيجية الأول ضمن تطوير الاقتصاد من اقتصاد يتسم بقيمة مضافة ضعيفة وإنتاجية منخفضة مع أنشطة ريعية ومحمية، إلى اقتصاد يتميز بتعدد الأنشطة وبالتنافسية قائم على نسيج مكثف من المقاولات قادرة على الابتكار والمرونة، ونظرا للارتباط الوثيق بين النموذج التنموي وقانون الإطار للإصلاح الجبائي فإن هذا الأخير جعل من بين أهدافه الأساسية تلك المرتبطة بالنسيج الاقتصادي، كتحفيز المقاولات ودعم تنافسيتها وتعبئة الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة⁹⁴⁶، ولهذا يجب أن يكون هذا التحول الاقتصادي مصدرا لنمو أكبر وقادرا على خلق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة⁹⁴⁷، قصد تنويع مصادر خلق القيمة المضافة وضمان إدماج الساكنة النشيطة خصوصا الشباب والنساء في سوق الشغل.

أولا: تحفيز المقاولات لدعم تنافسيتها

يبقى الهدف المنشود هو الارتقاء بتنافسية المقاولات المغربية، وبقدرتها على التصدير وخلق فرص الشغل، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستدعي اهتماما خاصا لكونها تشكل 95% من النسيج الاقتصادي الوطني⁹⁴⁸، ولعل هذا ما يهدف إليه الإصلاح الجبائي كرافعة لتحفيز الاستثمار بصفة عامة من خلال استهداف مستويات أو أنواع معينة من المقاولات، ولا ننكر أن بؤادر هذا الإصلاح قد بدأت بالظهور منذ إصدار قانون المالية لسنة 2022 والذي جاء بعدة مقتضيات من شأنها أن تشجع على تنافسية هذه المقاولات وبالتالي الرفع من إنتاجيتها، حيث عملت الحكومة على اعطاء دينامية جديدة للبرامج المندمجة لدعم وتمويل المقاولات خاصة من خلال إطلاق برنامج فرصة⁹⁴⁹، والذي استهدف تقديم حوالي 50 ألف قرض سنة 2022، باعتمادات إجمالية تقدر ب 1.25 مليار درهم، وبرنامج انطلاقة الذي يهدف إلى تمويل الشباب حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا بالإضافة إلى برنامج نواة، إلا أن المفهوم الحديث لتحفيز وتشجيع المقاولات لدعم تنافسيتها جاء بعد صدور الميثاق الجديد للاستثمار⁹⁵⁰ الذي استحدث أنظمة جديدة للدعم تماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد، كما تم إصدار بعض المراسيم الخاصة بتطبيقها⁹⁵¹، ومن جهة أخرى كان لخارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال دور كبير في تسريع إنجاز المبادرات السابقة، كتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمنتها وتعميم إنشاء المقاولات بطريقة إلكترونية، وفي هذا الإطار تم اعتماد

946 - من بين الأهداف التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم 69.19

- تحفيز المقاولات من أجل دعم تنافسيتها على الصعيد الوطني والدولي.

- تعبئة الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة.

- تكريس مبدأ حيادية الضريبة في مجال الضريبة على القيمة المضافة.

947 - دعا جلالة الملك محمد السادس الحكومة من خلال خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، إلى اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة يركز على تثمين الخصوصيات المحلية وتكريس الهوية المتقدمة، وذلك لتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

948. خطاب جلالة الملك في 29 يوليوز 2018، بمناسبة عيد العرش -

949 - برنامج فرصة هو برنامج يهدف إلى دعم المبادرات الفردية وتمكين الشباب المتميزين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على تمويلات لإطلاق مشاريعهم، مع المواكبة والتوجيه والتكوين.

950 950 ظهير شريف رقم 1.22.76 صادر في 14 من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد - بتاريخ 9 دجنبر 2022، ص 7900، 7151.

وللاشارة فقد نص الميثاق على هذه الأنظمة بالباب الثاني منه بالمواد من 8 إلى المادة 21 -

951 - مرسوم رقم 2.23.1 صادر في 25 من رجب 1444 (16 فبراير 2023) يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، الجريدة الرسمية عدد 7172، بتاريخ 23 فبراير 2023، ص 2208.

- مرسوم رقم 2.25.342 الصادر في 15 من ذي الحجة 1446 (12 يونيو 2025) المتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 7418 بتاريخ 3 يوليوز 2025، ص 4897.

- كما صدرت قرارات رئيس الحكومة رقم 3.12.23 و 3.13.23 و 3.14.23 بتطبيق هذا المرسوم.

القانون رقم 22.24 المتعلق بالإصلاح الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار 952، كما طال الإصلاح أيضا منظومة الطلبات العمومية من خلال إحداث مرسوم جديد 953، وتعميم دفاتر الشروط الإدارية العامة على جميع الخدمات وتفعيل المرصد المغربي للطلبات العمومية 954 لتعزيز الشفافية في هذا المجال، ولعل كل هذه الإصلاحات وغيرها الرامية لتحفيز المقاولات يبقى هدفه الرفع من مستوى القيمة المضافة المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسيسمح هذا التحول الاقتصادي المنتج من تحقيق الرهان المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب" 955 والتي يراهن من خلالها المغرب على تطوير جهاز إنتاجي دينامي ومتنوع، قادر على استغلال جميع الإمكانيات القطاعية من أجل أن يقدم للعالم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، حاملة للإبداع والابتكار.

ثانيا: تعبئة الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة

يطمح المشروع الاقتصادي للنموذج التنموي الجديد إلى تسريع مسارات أربع للتحويل الاقتصادي بشكل ملموس وذلك لبناء جهاز إنتاجي دينامي ومتطور، وقادر على خلق نمو قوي ومستدام (التحديث، التنوع، الارتقاء بالنسيج الاقتصادي، التصدير) 956، ولابد لسالك هذه القطاعات الإنتاجية من تعبئة جبائية ومالية مهمة، واستنادا إلى التوجهات الملكية السامية تم وضع خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، فمن المتوقع أن يصل المجهود الاستثماري العمومي إلى 380 مليار درهم خلال هذه السنة، منها 45 مليار درهم كاستثمارات لصندوق محمد السادس للاستثمار 957، وذلك لدعم الاقتصاد الوطني عن طريق تمويل المشاريع الكبرى وتحفيز الاستثمار، حيث يعتمد الصندوق على مجموعة من الآليات المتكاملة، إذ يشمل الصناديق القطاعية والموضوعات التي تستهدف قطاعات حيوية كالصناعة والفلاحة والسياحة، وقد مكنت من تعبئة استثمارات مهمة تعزز مكانة المغرب كمركز إقليمي، إضافة إلى الصناديق المخصصة لدعم المقاولات الناشئة منذ سنة 2024، والتي توجه تمويلات كبيرة لقطاعات مبتكرة مثل التكنولوجيا والصحة والفلاحة، مع تركيز خاص على المقاولات المغربية، فضلاً عن آلية الدين الثنائي CapAccess التي توفر تمويلاً تكميلياً للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتسهيل ولوجها إلى القروض البنكية، وهو ما ساهم في تعبئة استثمارات إضافية وخلق فرص شغل قارة ومستدامة، وبذلك يسعى الصندوق إلى تقوية النسيج الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وحاول المشرع المغربي مراجعة الإطار التحفيزي والقطع مع الممارسات الريعية وبالتالي الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وذلك تماشياً مع توجهات النموذج التنموي الجديد الرامية إلى تحديث النسيج الاقتصادي الحالي من أجل الرفع من القيمة المضافة المحلية والاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، مما يسمح بربح الرهان الاستراتيجي المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب"، التي دعا إليها النموذج التنموي الجديد، ولهذا جاء القانون 69.19 لمنح القطاع المنتج القائم على الابتكار وخلق الأفكار نوع من التحفيز وتعبئة كل الادخارات لأجل المساهمة في الرفع من إنتاجيته، وذلك عبر ربط إرساء نظام مساعدات وتحفيزات ضريبية والبحث عن تدابير لتسهيل الولوج إلى التمويل وتطوير الأدوات المالية بعد انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية

952 - ظهير شريف رقم 1.24.68 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1446 (20 ديسمبر 2024) بتنفيذ القانون رقم 22.24 بتغيير وتنظيم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 7365 بتاريخ 28 جمادى الآخرة 1446 (30 ديسمبر 2024)، ص 10631.
953 - مرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 شعبان 1444 (8 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 7176 بتاريخ 9 مارس 2023، ص 2860.
954 الجريدة الرسمية عدد 7296 بتاريخ 2 ماي 2024، ص 2664، المغربي للطلبات العمومية مرسوم رقم 2.22.78 صادر في 22 أبريل 2024 بإحداث المرصد - 955 - Rapport général, De nouveau modèle de développement "Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous" Avril 2021, p 83.

956 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م. س، ص 14.

957 تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.20.103 الصادر في 31 ديسمبر 2020 بتنفيذ القانون رقم 76.20، الجريدة الرسمية عدد - بتاريخ 11 يناير 2021، ص 283 6951

وقد تم تحويله إلى شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة

الوطنية للشمول المالي 958، ومنح الأفضلية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المبتكرة للولوج إلى الصفقات العمومية، والتهوض بقدرات الفاعلين الاقتصاديين من أجل التمتع في أسواق التصدير، وأن يكون بمثابة محفز على الرفع من حجم الفاعلين، خاصة في بعض القطاعات الواعدة وذات المحتوى التكنولوجي العالي، ووضع نظام جبائي ملائم للبحث والتطوير والابتكار، يمكن تطبيقه على جميع الفاعلين في النسيج الاقتصادي.

الفقرة الثانية: العدالة الاجتماعية وفق قانون الإطار افعلة لتحسين مناخ الأعمال

أولى التقرير العام للنموذج التنموي الجديد اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي والتهوض بمستوى دخل الأفراد وتحسين عيشهم، ولتحقيق ما ضمنته لجنة النموذج التنموي تظل الضريبة أحد الآليات الضرورية واللازمة لتنزيل الأوراش الاجتماعية الطموحة لإدماج جميع الأفراد في المجتمع وتوطيد الرابط الاجتماعي، وقد ذهب قانون الإطار للإصلاح الجبائي إلى ما ذهب إليه النموذج التنموي الجديد، إذ جعل من بين دعائمه تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتوجيه العائدات الضريبية نحو التضامن الاجتماعي لتستفيد جميع شرائح المجتمع من خدمات نظام الضمان الاجتماعي، وذلك بتحمل الدولة جزء من تمويل ورش الحماية الاجتماعية، وتواصل بلادنا لحدود هذه السنة تعزيز وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية الرامية إلى تقليص العجز الاجتماعي وتحسين عيش المواطنين والمواطنات، المتمثلة في تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم، وتقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية 959، ولا يسعى قانون الإطار للإصلاح الجبائي إلى تحقيق هذا الهدف فحسب، وإنما يهدف كذلك لتبسيط النظام الجبائي المغربي كي يتلاءم مع بعض الأنشطة المدرة للدخل، لاسيما المقاولات الذاتية الصغيرة والصغيرة جدا للتهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة بالنموذج التنموي الجديد.

أولا: مواصلة أسس الدولة الاجتماعية

لملاءمة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب مع الأرضية الشاملة للحماية الاجتماعية على النحو الذي حددته المعايير الدولية الأكثر تداولاً على الصعيد العالمي، بما في ذلك أحدث المرجعيات ذات الصلة، لاسيما توصية منظمة العمل الدولية رقم 960202، وتفعيلاً للتوجهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش لسنة 2020، وكذا خطابه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة البرلمانية في فاتح أكتوبر من نفس السنة، باشرت الحكومة تنزيل مضامين المشروع الملكي لورش الحماية الاجتماعية الذي توج بإصدار قانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية 961، ويهدف هذا القانون إلى تعميم التغطية الصحية الاجتماعية لجميع المواطنين بشكل تدريجي، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل الدعم الاجتماعي المباشر، وفي هذا الصدد عملت بلادنا على إصدار كافة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مما مكن خلال سنة 2025 من تغطية أزيد من 32 مليون مستفيد 962، فقد سددت الدولة أزيد من 25 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بين سنتي 2023 و 2025، كما ستتواصل المجهودات برسم هذه السنة من اعتماد جملة من التدابير، أبرزها تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإسناد تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وطبقا

958 - A l'issue de la première phase de la Stratégie Nationale d'Inclusion Financière (SNIF 2019-2023), une mission préparatoire à la 2ème phase a été engagée. Cette mission a abouti à une proposition de révision de la vision stratégique et à la définition d'ambitions renouvelées pour cette nouvelle étape, accompagnées de l'élaboration d'une approche actualisée de coordination de sa mise en œuvre.

959 - Conformément aux Hautes Orientations Royales ainsi qu'aux recommandations du rapport général sur le Nouveau Modèle de Développement, le Gouvernement s'attellera à la mise en œuvre des différents chantiers de réformes prioritaires visant la résorption des déficits sociaux, et l'amélioration du bien-être des citoyennes et citoyens, en l'occurrence, la généralisation de la protection sociale, la réforme des systèmes de santé et d'éducation ainsi que la réduction des disparités sociales et territoriales.

960 - التوصية رقم 202 بشأن الأفضلية الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بتاريخ 30 ماي 2012.

961 - الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ج. ر عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2278.

962. المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026، م.س، ص 84 -

للتوجهات الملكية السامية تواصل العمل على تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، بإصدار القانون رقم 96358.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والقانون رقم 96459.23 المحدث للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، وقد استهدف هذا النظام حوالي 4 ملايين أسرة لا ترتبط بأي نظام للتعويضات العائلية، وذلك عن طريق تقديم إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة بالإضافة للإعانات الجراحية والخاصة بمبلغ إجمالي فاق 44.6 مليار درهم مع نهاية سنة 2025، أما بالنسبة لتمويل الحماية الاجتماعية باشرت الحكومة منذ الشروع في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، اتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة الموارد المالية الضرورية وفقاً لأحكام القانون الإطار 09.21، مع الحرص على تنويع مصادر التمويل وتعزيز نجاعتها وضمان تكامل البرامج القائمة، ويرتكز هذا التوجه على توسيع العمل بالمساهمة الاجتماعية للتضامن المفروضة على الأرباح والدخول 965، بما يكفل استدامة تمويل هذا الورش.

ثانياً: النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشكل الاقتصاد الاجتماعي موضوعاً هاماً ورافعة أساسية للعمل تكتسي أولوية لفائدة الإدماج وتقليص التفاوتات وتحقيق النمو المتوازن والمستدام كما يعمل على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، ومن ثم التوفيق بين حيوية الديناميات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية، وبناء عليه فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الإمكانيات والوسائل التي تجعله قادراً على تعبئة وتوفير ثروات هامة، ويمكن من تعزيز إقامة توازن جيد على مستوى الاستثمارات، كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية، والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات، تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي، 966 ويركز النموذج التنموي الجديد على الاقتصاد الاجتماعي باعتباره ركيزة جديدة للتنمية، وخلق الثروة من خلال الإدماج الاجتماعي والتراخي والاقتصادي، لذلك يتعين تكييف النظام الجبائي مع خصوصيات الأنشطة ذات الدخل المحدود للعاملين في هذا الاقتصاد، وهذا ما حاول قانون الإطار الاستجابة له إذ وضع من بين التدابير الجبائية الأخرى تلك المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي 967، إذ ينظر إليه كقطاع قادر على خلق القيمة المضافة وتوفير فرص الشغل مع الحفاظ على بعده الإنساني والتضامني في انسجام مع اقتصاد السوق، وقد تجسد هذا التوجه من خلال مجموعة من الإجراءات العملية خلال سنة 2025، من أبرزها تنظيم معارض جهوية تحت الرعاية الملكية لتعزيز إشعاع القطاع وتسويق منتجاته، إلى جانب إحداث أسواق متنقلة لتقريب منتجات التعاونيات من المستهلكين، خاصة في المناطق ذات الخصائص الترابية، وتتواصل المشاريع قيد الإنجاز المرتبطة بالأقطاب الترابية وحاضنات الاقتصاد الاجتماعي وآليات المواكبة، مع التركيز على تمكين النساء من خلال دعم ريادة الأعمال المستدامة وإحداث منصات لتمكين وتسويق المنتجات المحلية، فضلاً عن اعتماد برامج

963 ظهير شريف رقم 1.23.87 صادر في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023) (بتنفيذ القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر الجريدة الرسمية - عدد 7253 بتاريخ 4 دجنبر 2023، ص 10223

964 الجريدة ظهير شريف رقم 1.23.88 صادر في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023) (بتنفيذ القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي - الرسمية عدد 7253 بتاريخ 4 دجنبر 2023، ص 10225

965 - Depuis le lancement du chantier de généralisation de la protection sociale, le Gouvernement a mobilisé les ressources nécessaires pour son financement, et ce, conformément aux dispositions de la loi-cadre n° 09-21 y afférente. Par ailleurs, le Gouvernement réaffirme son engagement en faveur de la mobilisation de l'ensemble des ressources nécessaires pour la réussite de ce Chantier Royal, notamment à travers la diversification des sources de financement ainsi que l'optimisation et l'harmonisation des programmes en vigueur. Cet engagement sera, également, renforcé à travers la prolongation de la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus.

- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2026, la page 86.

966 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج" إحالة ذاتية رقم 2015/19، ص 13.

967 - تنص المادة السابعة من القانون رقم 69.19 على أنه "ستسن تدابير جبائية ملائمة من أجل:

...

- النهوض بالاقتصاد الاجتماعي "

للتتبع والتقييم مثل برنامج مؤازرة لتعزيز الحكامة ورفع فعالية التدخلات العمومية، وهو ما يعكس اعتماد مقاربة شمولية تجعل من هذا القطاع أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

خاتمة

جاء النموذج التنموي الجديد لكشف مكامن الخلل التي أدت إلى إضعاف نماذج التنمية السابقة وبين أن بطء الإصلاحات الكبرى، كانت نتيجة إكراهات ذات الصلة بالاعتمادات أو السيولة المالية وطرق تدبيرها، وقد سطر جملة من الأهداف وحدد المحاور الاستراتيجية لتحسين وتنمية مناخ الأعمال، وفي المقابل حدد الأوراش الداعمة لعملية إطلاق هذا النموذج واعتبر أن لا تنمية بدون مصادر تمويل، إذ يتطلب تنزيل هذا الورش موارد مالية إضافية، وتعد الضريبة أهم مورد مالي للخرينة وعن طريقها يمكن للدولة تنفيذ سياساتها العمومية والنهوض بالتنمية الشاملة، لذلك ركز التقرير العام للنموذج التنموي الجديد على قانون الإطار 69.19 للإصلاح الجبائي كدعامة تمويلية مهيكلية قادرة على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فقد تمت مراجعة أسس المنظومة الجبائية لتوفير الهوامش المالية، عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ليشمل قطاعات وأنشطة أخرى لم تكن معنية بالضريبة وإحداث ضرائب جديدة لاسيما تلك التي تهتم البيئة كضريبة الكربون ومحاربة التهريب الضريبي باليات جديدة للاقتطاع من المنبع، كما جسد الإصلاح الجبائي الذي أطلقه القانون 69.19 إرادة بلادنا توطيد نظام ضريبي عادل وشفاف ومحارب للتحفيظات الجبائية والقطاع غير المهيكل، وقد انطلق هذا الإصلاح من خلال قوانين المالية حسب التدرج، حيث تم توحيد السعر الضريبي على الشركات في حدود 20% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتخفيف عبئها الضريبي، ورفع الاقتطاعات الضريبية للمقاولات الكبرى في حدود 35% و 40% للبنوك وشركات التأمين وبنك المغرب بموجب قانون المالية لسنة 2023، كما تم إصلاح الضريبة على القيمة المضافة المعتمد في قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب إصلاح الضريبة على الدخل الذي انطلق بتنفيذ قانون المالية سنة 2025، وتواصلت هذه الإصلاحات في قانون المالية لسنة 2026.

وركز قانون الإطار رقم 69.19 للإصلاح الجبائي ومعه النموذج التنموي الجديد على بعض الدعامات الرئيسية كتوطيد المكتسبات الاقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وجعل بلادنا ضمن الدول الصاعدة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة ومواصلة المجهود الاستثماري العمومي، سواء تعلق الأمر بمواكبة الاستراتيجيات القطاعية أو تعلق الأمر بأوراش البنية التحتية، ومن جانبها تعد العدالة الاجتماعية، كما أقرها القانون الإطار للإصلاح الجبائي، ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال، إذ لا يمكن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة دون ترسيخ توازن اجتماعي يضمن الاستقرار والثقة. وفي هذا الإطار، يتجه الإصلاح الجبائي نحو دعم أسس الدولة الاجتماعية من خلال مواصلة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز تدابير دعم القدرة الشرائية للمواطنين بما ينعكس إيجابا على الطلب الداخلي، إلى جانب مأسسة الحوار الاجتماعي كآلية لضبط التوازنات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما يشمل هذا التوجه تقوية العرض السكني وتطوير برامج دعم السكن بما يساهم في تحسين شروط العيش وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وهو ما يشكل في مجموعه دعامة حقيقية لخلق مناخ أعمال مستقر ومحفز على الاستثمار.

❖ لائحة المراجع

المراجع بالعربية

الاطروحات والرسائل

- عبد الحق أعنوز "تضريب التجارة الإلكترونية واقع وآفاق" رسالة لنيل دبلوم الماستر في قوانين التجارة والأعمال، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2017-2018.

المجلات والمقالات

- حسن عواد قبس "مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية" مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث والأربعون، سنة 2010.

- ميلود مليكاوي "ضرائب التجارة الإلكترونية وضرائب GAFA بين مطالب السيادة الضريبية للدولة واشكالات الامتداد الشبكي" مجلة دراسات جبائية، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 2021.

التقارير والمذكرات

- التوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بتاريخ 30 ماي 2012.
- التقرير العام للنموذج التنموي الجديد "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع" أبريل 2021.
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017.
- المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 20 أكتوبر 2025.
- المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 أكتوبر 2024.
- النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج" إحالة ذاتية رقم 2015/19.
- عثمان الفردوس "ما موقع التحفيز الضريبية في الميثاق الاستثماري الجديد بالمغرب؟" المناظرة الوطنية الثالثة للجيابيات 2019، الجلسة الثالثة المتعلقة بالتحفيز الضريبية.
- مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، أبريل 2021.
- نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 1، أبريل 2021.

Les ouvrages

- Jawad Abouzaid "La ville marocaine et la problématique de la réhabilitation de l'économie urbaine - le cas du secteur informel dans la ville de Fès" Espaces revue géographie, numéro 1, année 2015.
- Rapport général, De nouveau modèle de développement "Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous" Avril 2021.
- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2026, 20 octobre 2025.
- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2025, 19 octobre 2024.
- Recueil des notes thématiques, des paris et projets du Nouveau Modèle de Développement" Annexe 2, Avril 2021.